

استقلال الصحراء المغربية ليس خيارا لدى واشنطن

وول ستريت جورنال: البيت الأبيض عازم على وضع حد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية



الصحراء مغربية مهما حاول البعض إنكار ذلك

إلى جانب المخاطر على السلم والاستقرار المرتبطة بعدم تسوية قضية الصحراء.

وتجمع الولايات المتحدة بالمغرب علاقات متينة لا ينفك الطرفان عن البحث عن سبل جديدة لتعزيزها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، وهو ما أكدته القائمة بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة بالرباط ستيغاني مايلي الشهر الماضي عند انتهاء مهمتها الدبلوماسية في المغرب. وقالت النواب الحبيب المالكي، إن "المملكة تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة".

وانضمت الصحيفة الأميركية إلى الأطراف التي تؤكد أن جبهة البوليساريو تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في منطقتي شمال أفريقيا والساحل.

وأشارت إلى أن البيت الأبيض، وإدراكا منه للمخاطر التي تشكلها "الجمهورية الوهمية"، عازم على وضع حد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وعبرت الصحيفة أن "البوليساريو مجموعة ماركسية لها ارتباطات بالإرهاب الإقليمي". وأشار نيسنباوم إلى نشأة حركة البوليساريو الانفصالية على أساس اعتناقها للفكر الماركسي،

وهذه الديناميكية، وفق نفس المصدر، كفيلة بإحراز تقدم في هذا الملف غير أن هذا التقدم يتأثر بالأوضاع الحالية في الجزائر وباستقالة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة هورست كولر.

وفي مايو الماضي، أعلنت الأمم المتحدة أن مبعوثها إلى الصحراء المغربية هورست كولر (76 عاما) استقال من منصبه "لدواع صحية".

كما تطرقت "وول ستريت جورنال" إلى الجهود الهامة التي يبذلها المغرب لتعزيز التنمية في منطقة الصحراء من خلال استثمارات ضخمة في مختلف المجالات.

بعثات حفظ السلام نجاعة على مستوى العالم".

وكشفت "وول ستريت جورنال"، تأكيد مسؤولين غربيين ومغاربة أن الولايات المتحدة تدعم المغرب، بشكل غير معلن، في جهوده الرامية إلى إيجاد تسوية نهائية لهذا النزاع الذي طال أمده وذلك على أساس حل توافقي يضمنه مقترح الحكم الذاتي.

ووفق الصحيفة فإن دعم واشنطن هو الذي شجع المغرب على العودة إلى طاوله المحادثات وإطلاق ديناميكية الموائد المستديرة تحت رعاية الأمم المتحدة بحضور المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

جديدة، فقد ينجم عن ذلك خلق منطقة يمكن أن يتخذ منها متمردون وجماعات مثل داعش ملاذا آمنا". وتتشترك واشنطن مع الرباط في إدراك خطورة التداعيات الأمنية التي ستنجر عن خيار الاستقلال في حال تم إقراره. وهذه ليست المرة الأولى التي تظهر فيها واشنطن بوضوح انحيازها للحفاظ على الوحدة الترابية للمغرب، ففي بداية العام الحالي رفض مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قرار يقضي باستثناء الصحراء المغربية من المساعدات الأميركية المقدمة إلى المغرب ضمن قانون المالية الأميركي للعام 2019.

وبالتالي تم الإبقاء على القانون في صيغته الأصلية والتي بموجبها تدرج المساعدات الموجهة إلى الصحراء المغربية ضمن المساعدات الموجهة إلى المغرب، ما يعني اعترافا واضحا من مجلس الشيوخ الأميركي بسيادة المغرب على صحرائه.

ويرى نيسنباوم أن أي محاولة للانحراف بالعملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة عن مسارها قد تثير الاستياء وتزعزع الاستقرار في واحدة من أكثر المناطق استقرارا، في ظل تنامي يؤر التوتر وعدم الاستقرار عبر العالم.

وقال ناصر بوريطه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، في تصريح لصحيفة "وول ستريت جورنال"، إن "المينورسو تحصل على دعم مالي يقدر بـ52 مليون دولار للحفاظ على الاستقرار وعلى وقف إطلاق النار في منطقة صعبة للغاية".

وأكد بوريطه أنه "لم تسجل أي حالة وفاة منذ بدء سريان وقف إطلاق النار، ما يعني أن البعثة الأممية من أكثر

واشنطن – تعتبر الولايات المتحدة أن انحيازها لموقف الرباط في ما يتعلق بحل قضية الصحراء المغربية هو أكثر الحلول أمانا، في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها هذه المنطقة من شمال أفريقيا نظرا لقربتها من منطقة الساحل الأفريقي التي تعيش اوضعا متوترة، وهي وجهة نظر واقعية بالنظر إلى الارتباطات المشبوهة لحركة البوليساريو الانفصالية. وأكدت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية أن استقلال إقليم الصحراء ليس خيارا بالنسبة للولايات المتحدة لتسوية النزاع حول الصحراء المغربية.



وتستند الصحيفة في تأكيدها هذا إلى تصريحات مسؤولين أميركيين يتابعون عن كثب المحادثات بشأن قضية الصحراء المغربية، تفيد بأن واشنطن "علنت بوضوح أنها لا تدعم مخططا يهدف إلى إنشاء دولة جديدة في أفريقيا".

وقال ديون نيسنباوم، كاتب المقال، إن "الوضع الأمني في المنطقة يجعل تسوية النزاع أمرا لمحا". كما وضع مقارنة بين موقف الأمم المتحدة الداعم لبعثة المينورسو وموقف البعض من المسؤولين في البيت الأبيض الذين يبدون نوعا من نفاذ الصبر حيال عدم إحراز تطور في العملية السياسية.

وأكد أن "إقامة دولة جديدة في أفريقيا قد تكون في حقيقة الأمر أقل أمانا". وتابع "إذا حاولتم إقامة دولة

الخروقات تكشف هشاشة الهدنة في ليبيا

جميع العمليات الحربية التي يخوضها الجيش في ضواحي طرابلس- من السبت حتى الاثنين.

وتخوض قوات الجيش الليبي، منذ الرابع من أبريل هجوما يستهدف الميليشيات المسلحة التي تنشط في طرابلس، مقر حكومة الوفاق، وتهدد أمن واستقرار البلاد كما تجمعها ارتباطات مشبوهة بجماعات متطرفة. وأدانت الدول الخمس بـ"أقوى العبارات" الهجوم الذي استهدف قافلة تابعة للأمم المتحدة في مدينة بنغازي شرقي ليبيا السبت.

والسبت، وقع هجوم بسيارة مفخخة في بنغازي، أسفر عن مصرع اثنين من العاملين في الأمم المتحدة وإصابة 3 آخرين.

الهدنة المصحوبة بتدابير بناء الثقة بين كل الأطراف يمكن أن تمهد الطريق لوقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى حوار بناء

كما استؤنفت الرحلات في مطار معيتيقة الدولي الوحيد في العاصمة الليبية طرابلس بعد تعليقها بسبب عمليات قصف الأحد- أول أيام عيد الأضحى- خرقت الهدنة بين الجيش وقوات حكومة الوفاق، وفق ما أفادت مصادر في المطار.

ويأتي ذلك بعد عودة الهودء النسبي في محيط طرابلس. وقالت المصادر إن الرحلات استؤنفت ليل الأحد الاثنين. ويقع مطار معيتيقة الدولي داخل قاعدة جوية في المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق التي تعترف بها الأمم المتحدة.

طرابلس - انتهت الهدنة المعلنة بين الفرقاء الليبيين لوقف القتال في العاصمة طرابلس خلال أيام عيد الأضحى الاثنين وشابتها مظاهر خرق تؤكد أنها كانت هدنة هشة وأيضاً تثبت توقعات المراقبين بصعوبة الالتزام بها. رحلت الإمدادات وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة، فجر الاثنين، بالإعلان عن هدنة في ليبيا بمناسبة عيد الأضحى المبارك استجابة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة.

وفي بيان مشترك، دعت الدول الخمس جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء ليبيا مؤكدة استعدادها "لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في مراقبة الالتزام بالهدنة ومواجهة أي محاولة لكسرها".

وأكد البيان ضرورة أن "تكون هذه الهدنة مصحوبة بتدابير لبناء الثقة بين الأطراف التي يمكن أن تمهد الطريق لوقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى حوار بناء وشامل".

وشددت الدول الخمس على أهمية "الامتثال بموجب القانون الدولي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة إلى ليبيا".

وحثت جميع الأطراف على البدء في العمل دون تأخير على اتفاق وقف إطلاق النار واستئناف الجهود، تحت رعاية الممثل الخاص للأمم المتحدة، لبناء حل سياسي دائم.

ويتبادل طرفا النزاع الاتهامات بخرق الهدنة التي دعت إليها الأمم المتحدة أثناء عيد الأضحى وبخلت رسميا حين التنفيذ مساء السبت.

وأعلنت حكومة الوفاق موافقتها على "هدنة إنسانية" بمناسبة عيد الأضحى. كما أعلنت قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر "وقف

الواقع، تبقى تعهدات الحكومة غير كافية وغير مقنعة لعشرات الآلاف من العمال خاصة أن الكثير منهم يشدد على ضرورة عدم اتخاذهم كرهائن من طرف أي جهة، أو توظيفهم في الصراعات السياسية، ولا تحميلهم مسؤولية ممارسات الجهات المالكة للشركات التي تشغلهم. واكتفى رئيس حكومة تصريف الأعمال نورالدين بدوي بإصدار جملة من التوصيات والتوجيهات الداعية إلى وضع اليات متابعة ميدانية لمدى تجسيد التدابير الاستعجالية المتخذة، والتي لم يفصح بيان الحكومة عن شكلها ولا طبيعتها واقتصرت على وعود فضفاضة بغية تهدئة غليان الشارع.

وقررت الحكومة اتخاذ إجراءات استعجالية وفقا للقوانين والتفويضات المعمول بها للحفاظ على كل المؤسسات الوطنية الخاصة التي هي محل إجراءات تحفظية، بغية حماية قدرات الإنتاج الوطنية والحفاظ على فرص العمل حسب بيان لرئاسة الوزراء نشر في وقت سابق. وذكر مصدر حكومي أن "تقريرا حكوميا قدم تشخيصا دقيقا لوضعية المؤسسات الخاصة التي تعرف تنزديا في نشاطها بسبب الإجراءات التحفظية المتخذة ضد مالكيها، كما تم عرض المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الخزينة العمومية والتي تعرف توقفا مؤقتا بسبب وضعية مؤسسات الإنجاز المتابع أصحابها قضائيا".

وأضاف المصدر "تم في هذا الإطار عرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مثل هذه الوضعيات، لاسيما في ما يتعلق بالحفاظ على مناصب الشغل والتموين المستمر للسوق الوطنية والرفع من الحركة الاقتصادية".

وتابع "وبناء على ذلك قررت الحكومة اتخاذ الإجراءات الاستعجالية وفقا للقوانين والتفويضات المعمول بها للحفاظ على كل المؤسسات الوطنية الخاصة التي هي محل إجراءات تحفظية، بغية حماية قدرات الإنتاج الوطنية ومناصب الشغل".

قبل اللجوء إلى الإجراءات الاجتماعية المؤلمة. واستبعد آيت علي إمكانية لجوء الحكومة إلى تطبيق حق "الشفعة"، كما حدث مع شركات خاصة سابقة على غرار شركة "جيزي" للاتصالات الخلوية، وبرر ذلك بتقلص الإمكانيات المالية للبلاد وأيضا غياب الجدوى الاقتصادية للعديد من الشركات المذكورة كونها كانت تمثل غطاء لتبديد وتهرب المال العام. وكان سائقو وقابضو حافلات مجمع النقل "طحكوت" قد نفذوا إضرابا عن العمل مفاجئا عشية عيد الأضحى بالعاصمة، للمطالبة بصرف الرواتب المتأخرة. كما قام عمال شركة الزيوت الغذائية "صافية"، المملوكة لمجمع الإخوة كونيناف، باعتصام أمام مقر الشركة في العاصمة رافعين شعارات من بينها "انقذوا عائلاتنا من الحاجة" و"ارصددة جمعدة.. عائلات مهتدة" و"عمال صافية بدون أجور"، ونفس الوضع كان أمام المقر الرئيس لمجمع علي حداد بضاحية الدار البيضاء في العاصمة الجزائرية.

ورغم أن تفجر الاحتقان الاجتماعي في القطاع الخاص كان مرتبطا بالقرارات السياسية المتخذة من طرف سلطة الأمر



عيد الأضحى يكشف المزيد من الصعوبات

الصحافيين والموظفين من مجمع "الوقت الجديد" المملوك له، فضلا عن دمج الوسائل الإعلامية الصادرة عنه، كما قام المجمع ببيع أسهمه في الفريق الرياضي العريق "اتحاد العاصمة".

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب" أن ديون شركات تأمين محلية لدى مؤسسات علي حداد والإخوة كونيناف تقدر بنحو مليوني دولار، وهو رقم يعكس حجم وتعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الشركات المملوكة للأزعر المالية للنظام السياسي السابق.

ويرى خبراء اقتصاديون أنه من الصعب إنقاذ المجمعات المذكورة بسبب افتقارها لآليات العمل الشفافة في الوقت السابق وعدم اعتمادها على مبرودية الإنتاج، نظرا لأن تواجدها أصلا ارتكز على الأنشطة الخدمانية وعلى توظيفها في التحايل من أجل نهب وتهرب المال العام.

ودعا الخبير المالي والاقتصادي فرحات آيت علي إلى ضرورة تعيين مسيرين حكوميين لهذه الشركات من أجل إجراء جرد لممتلكاتها وإلى تحقيق توازنات مالية داخلية إن أمكن



الجزائر - هدد عمال وناشطون نقابيون في شركات يمتلكها رجال أعمال جزائريون مسجونين، بسبب تهم فساد وانتفاء إلى نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بتنفيذ سلسلة احتجاجات خلال الأيام القليلة المقبلة بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تخبط فيها شركاتهم. وشكل حلول عبد الأضحى منعرجا اجتماعيا جديدا في العديد من هذه الشركات المذكورة حيث لم يتم صرف رواتب الآلاف من العمال في شركات علي حداد وأحمد معرزوز ومحي الدين طحكوت والإخوة كونيناف ويسعد برباب ومراد عولمي وغيرها، نتيجة الأوضاع التي سببها سجن هؤلاء خلال الأسابيع الماضية.

وأبدى العديد من العمال في هذه الشركات مخاوفهم من إمكانية التضحية بتلك الشركات في إطار الخارطة السياسية والتوجهات الجديدة للسلطة، لاسيما في ظل لجوء بعضها إلى تسريح العمال وعدم تجديد عقود عمل، فضلا عن عدم اقتناعهم بالالتزامات التي قطعتها حكومة نورالدين بدوي من أجل الحفاظ على تلك المؤسسات وعلى عمالها.

وفي ظل غياب أرقام رسمية بشأن عدد العمال في مؤسسات رجال الأعمال المحسوبين على نظام بوتفليقة، تقرر مصادر نقابية أن العدد يتجاوز 100 ألف عامل، وهو ما يشكل جبهة اجتماعية يمكن أن تتحول إلى بؤرة احتجاجية تزيد من متاعب السلطة.

وتختلف الأوضاع من مؤسسة إلى أخرى. ففي حين أغلق المصنع في محافظة غليزان بغرب البلاد والتابع لمراد عولمي ممثل شركة فولكسفاغن في الجزائر، دخل مجمع "أي.تي.آر.أش.بي" المملوك لعلي حداد في صعوبات حمة ظهرت من خلال تسريح العشرات من